

أزمة سد النهضة الإثيوبي تضع مصر أمام خيارات صعبة

الحكومة تلجأ إلى تأهيل قنوات تصريف مياه نهر النيل وتوطين محطات التحلية في مواجهة شح المياه



توفير المياه قضية أمن قومي

وتعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه بنسبة 81 في المئة، والاستخدامات المنزلية بنحو 14 في المئة، بينما لا تستهلك الصناعة سوى 1.57 في المئة، ويشكل الفاقد بالتبخر من النيل والمساحات المائية الأخرى نسبة 3.27 في المئة من إجمالي الاستخدامات.



نادر نور الدين
تحرك الحكومة باتي
تحتسبا لتداعيات
السدود على نهر النيل

وتتوقع الحكومة بالفعل في إحداهن تحولات جذرية في سياساتها، بعد أن قلصت مساحات زراعة الأرز ليكفي فقط احتياجات المواطنين من دون تصديره للخارج، وتوسعت في إتاحة زراعة المحاصيل السكرية في بنجر السكر وليس قصب السكر من غير مساس بالمساحة الحالية.

ومن المقرر أن تقلص مساحات زراعة الموز، على أن يقتصر فقط على زراعة الموز الشتوي، واستبعاد الصيفي، الذي يكون سريع التلف ويكبد المزارعين خسائر مالية، ويؤدي إلى زيادة إهدار المياه، مع الاهتمام بالمحاصيل ذات الأوراق العريضة، مثل الكرنب والقلقاس والأعلاف.

ولدى دوائر حكومية خطط مستقبلية لاستخدام المياه المحلاة من الصرف الصحي في زراعة المحاصيل التصديرية، بما يؤدي إلى تغطية التكلفة الباهظة للتحلية، وإمكانية توفيرها للصناعة التي قد تلجأ إليها بنسب أقل من المحاصيل الزراعية.

وأوضح مستشار وزير الري الأسبق، ضياء الدين القوصي، أن مصر تقوم بإعادة تدوير كل متر من المياه فلات أو أربع مرات قبل أن يتم تصريفها إلى البحر المتوسط، بعد أن تصبح مياه عملة لا يمكن الاستفادة منها، وهناك محاولات حالية لتكثيف عمليات التدوير من خلال معالجة المياه مع زيادة معدلات العجز التي تصل إلى 70 في المئة.

وأكد القوصي لـ"العرب"، أن مصر تستخدم المياه بحذر شديد، وهي تستهلك نحو 20 مليار متر مكعب من المياه سنويا، تشكل 50 في المئة من مواردها الغذائية، في ري زراعات القمح الذرة وغيرها من المنتجات التي تتطلب استخدامات كثيفة من المياه، وتطبق أقصى درجات التدوير على المستوى التقني.

وأشار إلى أن مصر لديها ميزة نسبية تجعلها أكثر قدرة على التعامل مع أزمات شح المياه من خلال التحلية، عبر المياه الجوفية التي تتوفر لديها بكميات كبيرة، وهي مياه لا توجد بها نسب الأملاح الموجودة في مياه البحار، ولا تتطلب تكاليف باهظة، إضافة إلى توافر الطاقة المتجددة، التي تستخدم في عمليات تحلية المياه.

كيلومتر من المصارف بحلول العام المقبل، وكان مقررا الانتهاء من المشروع بعد عشر سنوات، وهو أحد مشروعات تطوير البنية التحتية وتصل تكلفته إلى 40 مليار دولار.

وأوضح نور الدين، لـ"العرب"، أن المشروع يوفر 10 مليارات متر مكعب من المياه سنويا، بعد أن كانت الترع والمصارف المصرية تؤدي إلى إهدار ما يقرب من 30 في المئة من حجم المياه التي تمر بها، لأن بعض الترع الطينية تؤدي إلى تسرب عميق للمياه التي تأتي من السد العالي في جنوب مصر، وتصل محافظات الدلتا شمالا.

وتشروع تبطين الترع والمصارف عوائد إيجابية على مستوى الزراعة، إذ يضمن وصول المياه إلى نهاياتها في فصل الصيف، ومن عوائده زيادة إنتاجية ما لا يقل عن 250 ألف فدان من الأراضي الطينية.

موروثات زراعية

وتواجه مصر أزمات عديدة على مستوى تغيير سياساتها الزراعية، لأن علاقة الوزارة بالمزارعين ليست في أفضل حال، وهناك أزمة عدم ثقة متبادلة بين الطرفين، وتجدد الحكومة صعوبات في إقناعهم بالتحول إلى الري الحديث، بعد أن قدمت لهم تسهيلات مالية لشراء الآلات والمعدات، ويمكن سدائها قيمتها على فترات تتراوح بين 5 و10 سنوات، لكن تقاسبات الفلاحين تصر على أن تتحمل الحكومة تلك التكلفة.

فئات عديدة ما زالت تعتقد أنها في معزل عن أي أزمة، وترى أن تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها أنظمة سابقة في مفاوضات سد النهضة، يأتي من ضرورة إرغام إثيوبيا على عدم الإضرار بحصة مصر من نهر النيل.

وتشير تقديرات الأجهزة الإحصائية إلى أن عدد السكان سيبلغ 132 مليون نسمة بحلول 2030، ما يجبر الحكومة المصرية على اتباع سياسة رشيدة لتنمية الموارد المائية، مصحوبة بخطط محكمة لتوفير المياه، وكان من نتائج ذلك الشروع في مشروعات لتحلية المياه التي بدأت القاهرة في تدشينها منذ العام 2014 لتوفير مليار متر مكعب سنويا.

ووجهت الحكومة استثمارات كبيرة نحو إنشاء وحدات معالجة مياه مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي في جميع المحافظات، وهناك تعليمات رئاسية بعدم صرف مياه النيل إلا بعد معالجتها ثلاثيا لتوفير 20 مليار متر مكعب من المياه مستقبلا تلصق لاستخدامها في الزراعة.

وعقدت وزارة الإنتاج الحربي المصرية أخيرا اجتماعا مع مجموعة "روس نانو" الروسية لتوطين تكنولوجيا الإنتاج المحلي، وتصنيع أدوات محطات تحلية المياه، واتجهت الحكومة للدخول في شراكات مع مصانع روسية لإنشاء محطات ضخمة لتحلية مياه البحر، ويجري تنفيذ 19 محطة تحلية جديدة بسعة إنتاجية تصل إلى 550 ألف متر مكعب يوميا.

وسلط الرئيس عبدالفتاح السيسي الضوء على مشروع تبطين 20 ألف

60 مليار متر مكعب، مع إعادة استخدام 20 مليار متر مكعب، ما يفرض تدشين مشروعات الري الحديث، وتبطين المصارف الداخلية، وتشديد إجراءات الاستفادة من مياه السيول والأمطار.

محاصرة تداعيات سد النهضة

تؤكد دوائر حكومية، أن خطط التطوير الجارية في مشروعات المياه لا تعني التسليم برؤية إثيوبيا الحالية، فلا مجال للتراجع عن الوصول إلى اتفاق مهما طالت فترة المفاوضات أو تعدت الوساطات.

ولدى القاهرة من المرونة ما يجعلها ماضية في طريق المباحثات، وهي تسير في مسارات تكثيف الضغوط الدبلوماسية على أديس أبابا عبر أدواتها الدبلوماسية، ومن خلال زيادة حجم التنسيق مع الجانب السوداني.

وقال استاذ الأراضي والمياه بجامعة القاهرة، نادر نور الدين، إن التحركات المصرية في مجالات المياه تأتي تحسبا لمستقبل أكثر غموضا بشأن تداعيات السدود على نهر النيل، وسط تعقيدات مسارات التفاوض مع أديس أبابا.

وأضاف نور الدين لـ"العرب"، إن الحكومات السابقة في مصر لم تتخبط بشكل كاف في البحث عن حلول سريعة لأزمات شح المياه التي أضحت مهددة لحياة الملايين، ما يفرض حاجة ملحة لتوفير المياه بكافة السبل وبأسرع الطرق الممكنة.

ويشير الواقع إلى أن إثيوبيا لن تقبل بأي اتفاق، لأن هناك سوداوا تخطط لإقامتها على النيل الأزرق، ولا تريد الالتزام بحصص مائية أو اتفاقات تلزمها بإشراك القاهرة والخرطوم في إدارة سدودها، وترفض أن تكون طرفا مهزوما في المفاوضات الحالية.

وتوقع نور الدين، أن تخسر مصر والسودان 12 مليار متر مكعب سنويا من تدفقات النيل الأزرق، تخضع مناصفة بين البلدين، وتوزع ما بين مليار متر مكعب فائد توربينات سد النهضة، و5 مليارات متر مكعب من مياه التخزين التي تتسع إلى 74 مليار متر مكعب، و5 مليارات متر مكعب من فائد التصريف العميق.

ويمكن تعويض هذه المياه من خلال إجراءات الترشيد، لكن الأمر بحاجة إلى سياسات طويلة المدى للتعامل مع أزمة شح المياه بشكل عام.

آليات متنوعة

تعمل الحكومة على خلق رأي عام داعم لخطواتها نحو استراتيجيات ترشييد المياه، وباتت تعطي بعدا قوميا للمشروعات التي تدشنها في هذا المجال، غير أنها تواجه بموروثات ثقافية لدى

تجدد الحكومة المصرية نفسها أمام خيارات صعبة لتوفير المياه في ظل الموقف الإثيوبي المعرقل للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن تشغيل سد النهضة وملئه، في وقت ترتفع فيه معدلات الزيادة السكانية، التي تلتهم أي محاولات من شأنها التعامل مع التأثيرات السلبية لذلك المشروع المثير للجدل، ما كان دافعا نحو زيادة حجم الموارد الموجهة لترشييد المياه وإدخال تعديلات على السياسات الزراعية القائمة منذ مئات السنين.

قنوات التصريف)، التي تعتمد على نهر النيل، وإنشاء محطات تحلية مياه البحر، والمياه الجوفية، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي واستخدام تقنيات حديثة للزراعة، بجانب الإنفاق على حملات التوعية.

واستعرض وزير الري والموارد المائية، محمد عبدالعاطي، الأثنين الماضي، أمام البرلمان خطة وزارته لمواجهة تحديات شح المياه، واعتبر أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة يأتي على رأس العوامل التي تهدد مستقبل المياه، في ظل الاعتماد على مياه نهر النيل بنسبة 97 في المئة، ما يمثل مصدر قلق رئيسي، علاوة على تداعيات الزيادة السكانية والتغيرات المناخية.

وتحتاج مصر إلى 114 مليار متر مكعب من المياه سنويا، والمتاح حاليا



أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - يبدو أن القاهرة بدأت تتعامل مع مشروع سد النهضة على أنه أمر واقع، وتحاول مجابهة انعكاساته ضمن خطط أوسع للتعامل مع مشكلات داخلية تقود إلى زيادة معدلات العجز المائي، غير أنها في المقابل ترى ضرورة الوصول إلى اتفاق مع أديس أبابا وعلق الباب أمام أي محاولات مستقبلية لتشييد سدود أخرى من دون اتفاقات ملزمة.

وتشير تقديرات حكومية إلى أن الاستثمارات الموجهة لمجالات المياه تقدر بنحو 60 مليار دولار حتى العام 2037، ومتوقع أن تبلغ 90 مليار دولار، ما بين خطط تبطين المصارف (تأهيل



إدارة بايدن تخطط أوراق سد النهضة من بوابة المساعدات لإثيوبيا

وتشغيله، لكنها رغم مرور هذه السنوات أخفقت في التوصل لاتفاق، وتقول إثيوبيا إن الكهرباء المتوقعة توليدها من سد النهضة لها أهمية حيوية من أجل الدفع بمشاريع تنموية في البلد الفقير البالغ عدد سكانه أكثر من 100 مليون نسمة.

غير أن مصر والسودان تقولان إن السد يهدد تدفق مياه النيل التي ينبع معظمها من النيل الأزرق حيث بني السد، وقد تكون تداعياته مدمرة على اقتصادهما ومواردهما المائية والغذائية، ولاسيما بالنسبة إلى مصر التي يؤمن النيل 97 في المئة من احتياجاتها من المياه.

وكانت إثيوبيا تحفظت سابقا على تدخل أطراف أخرى في النزاع، لاسيما بعد محاولة وساطة قامت بها الولايات المتحدة، بناء على طلب مصر، وانتهت في فبراير العام الماضي إلى الفشل. واتهمت أديس أبابا في حينها واشنطن بالتحيز للقاهرة.

وتشدد مصر والسودان أيضا على ضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم يضمن حقوق ومصالح الدول الثلاث وفق اتفاق إعلان المبادئ الموقع في عام 2015 ومبادئ القانون الدولي، على أن يضمن الية فاعلة وملزمة لتسوية النزاعات، لكن أديس أبابا ترفض هذا الأمر باعتبار أن السد ملك لها.

الوصول إلى اتفاق عادل ومنصف يحقق توازنا بين الجميع، وقد نتجه إلى استخدام كل أدوات الضغط المتاحة أمامها خدمة لمصالحها قبل الوصول إلى اتفاق مرض، يعتمد على التنازلات المتبادلة.

ويربط البعض الخطوة الأميركية بأنها تدخل في سياق إعادة رسم خارطة العلاقات الثنائية، حيث تجمع الولايات المتحدة وإثيوبيا علاقة وثيقة منذ فترة طويلة، والتي لفها القوتور نوعا ما في عهد ترامب، حيث تعمل أديس أبابا مع المسؤولين الأميركيين لمواجهة الإسلاميين المتشددين وخاصة في الصومال.



العام 2011 للوصول إلى اتفاق حول ملء السد

إثيوبيا إثر القتال الدامي في تيغراي، حيث تم عزل نحو 6 ملايين شخص عن العالم منذ بدء القتال في نوفمبر الماضي بين القوات الفيدرالية الإثيوبية والقوات المتحالفة معها من جهة، والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من جهة أخرى.

ويقول مراقبون إن هناك تعهدا في رمي إدارة بايدن الكرة بملعب إثيوبيا، حتى تكون ورقة ضغط، والتي من المتوقع أن تنعكس ارتداداتها في القاهرة والخرطوم، كون الشروع في أي تحرك ملء خزان السد قبل اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية سيطوي على مخاطر جسيمة على سكان دول المصب، بمعنى الاعتراف بوجود أضرار فعلية.

ويشي الموقف الأميركي بأن واشنطن قد تستأنف مسانئتها في هذا الملف ولكنه من باب المقايضة، ومرجع الأتجري مباحثات مع الدول الثلاث لتسهيل

مساعدات كانت تقدمها واشنطن لإثيوبيا، على خلفية النزاع بين أديس أبابا والقاهرة حول سد النهضة، ما يعني أن المفاوضات بين تلك الدول بالإضافة إلى الخرطوم قد تدخل في منعطف جديد لا أحد يمكن التكهّن بنهايته.

وقالت الخارجية الأميركية، في بيان، إن واشنطن "قررت فك الارتباط بين قرار حجب مساعدات بملايين الدولارات كانت تقدم لإثيوبيا، والنزاع مع مصر حول سد النهضة"، لكن واشنطن أبتت الباب مواربا حينما أكدت أن ذلك "لا يعني بدء تدفق المساعدات وقدرها 272 مليون دولار مخصصة لقطاعي الأمن والمساعدات التنموية بشكل فوري إلى إثيوبيا".

وكانت الإدارة الأميركية السابقة قد خفضت في سبتمبر الماضي نحو 100 مليون دولار مساعدات لإثيوبيا وسط خلاف مع مصر والسودان بخصوص سد النهضة، الذي تبنيه أديس أبابا على نهر النيل.

وشددت الخارجية الأميركية على أن عودة المساعدات "ستعتمد على التطورات الأخيرة في إثيوبيا"، في إشارة إلى الصراع الدموي بإقليم تيغراي، شمالي البلاد.

وتمارس العديد من الدول، منها الولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ضغوط على

واشنطن - أظهرت سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب انحيازًا إلى مصر بشكل واضح في النزاع المستمر حول سد النهضة، حيث عملت على الضغط على إثيوبيا لإجبارها على التوصل إلى تسوية مع القاهرة والخرطوم من خلال قطع جزء من المساعدات، لكن يبدو أن الأمور تغلب إلى مسار آخر مع الرئيس جو بايدن.

هناك تعهد في رمي واشنطن الكرة بملعب أديس أبابا لتكون ورقة ضغط، وستنعكس ارتداداتها في القاهرة والخرطوم

وعلى مدار الأشهر الماضية، أبدت واشنطن ميلا كبيرا لصالح القاهرة في تلك الأزمة المشتعلة، لدرجة أن تسريبات نشرتها تقارير أميركية في يونيو الماضي قالت إن ذلك قد يبلغ حد فرض عقوبات على أديس أبابا في حال لم تتوصل إلى تفاهم مع دولتي المصب بشأن ملء سد النهضة، وهو ما لم يحصل.

وفي خطوة يبدو أنها ستعيد خلط الأوراق مرة أخرى، أعلنت الإدارة الأميركية، الجمعة، إلغاء قرار حجب